

تعيش خمتلف امؤسسات - اليوم - تحديات كبرية باعتبارها نظاما مفتوحا على العامل اخلارجي ولتحقيق أهدافها بصفة عقلانية، وجب عليها مواكبة كل التغيرات اليت تحدث يف هذا العامل، وال تتجاهله باعتباره القضية الأول يف العصر احديث، وهذا التغيري يشمل جميع نواحي احياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. مبا يف ذلك امؤسسات اليت تتواجد يف بيئة غري مستقرة، وطاملا أن هذه الأخيرة غري ثابتة فهذا يزيد من تلك التحديات اليت نذكر منها النفتاح على العامل اخلارجي والتطورات التقنية واستخدام التكنولوجيا، لذلك يصبح من الواجب والضروري بذل املزيد مناجلهود أجل ضمان البقاء والاستمرار والنمو، ومن بني أشكال املهود المبدولة؛ للتغيري التنظيمي وإتباع ممارسات إدارية خمتلفة لإدارة هذا التغيري اليت جندها ختتلف أحيانا يف كيفية تطبيقها وتتفق أحيانا أخرى يف اهلاذف، وهو حتسني أداء امؤسسات للصمود أمام تغيريات العوامل اخلارجية. وجدير بالذكر أن حتقيق امؤسسة أهدافها والصمود لتغيريات العوامل اخلارجية، من الفرص اليت يتيحها التغيري يف البيئة احمليطة، والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة، مناقضا للاستقرار بل الثابت الوحيد يف هذا العامل هو التغيري، وأي مؤسسة تريد الاستقرار عليها أيضا بالتغيري فهو أحد مقومات ذلك الاستقرار وليس معناه املهود بل معناه التكيف مع الظروف وخمتلف امستجدات على كما يعترب التغيري التنظيمي سر النجاح الكبري والتفوق العالي للمؤسسات الرائدة عامليا، امؤسسات اليت تصبوا لنهج طريق العاملية لتحقيق أهدافها و حتافظ على استقرارها واستمراريتها، تعمل باستمرار على اعتماد أساليب ونظم وتكنولوجيا جديدة، امستجدات اليت تطراً على متغيريات البيئة، وقد أصبح من الضروري حتديد اموارد والتنظيم الذي يقود التغيري لكي تستطيع امؤسسة التفاعل مع الظروف والتغيريات احمليطة بها اليت قد تكون بسبب مشكالت معينة، لوجود فرص أمام الإدارة ينبغي اكتسابها أو مشكالت يتطلب من الإدارة حلها، حيث يعمل التغيري على زيادة وبالتالي فإن قدرة امؤسسة على إدارة التغيري بصورة أفضل جيعلها تتفوق على امؤسسات أخرى. وفيما خيص امؤسسات الاقتصادية اجلزائية مبا فيها امؤسسات امينائية، فإنها تعاني من مشاكل يف الأداء مبختلف أنواعه سواء أكان أداء ماليا أو اجتماعيا أو إداريا، مما جعلها يف ذيل ترتيب الدول اقتصاديا رغم كما أنها جمرية على الاستجابة والتكيف مع التحوالت السريعة والعميقة يف الاقتصاد العاملي اندماجا يف احركية الاقتصادية العاملية وتفتحا على احمليط التنافسي، النظر يف الوضع القائم وتغيريه مبا يتالءم وتلك التحوالت، وألن إدارة التغيري تساهم بشكل كبري يف حتسني أداء امؤسسة الاقتصادية وبلوغها أهدافها مع احلفاظ على استقرارها، لذلك فان تبين التغيري التنظيمي الناجح - ج - مبختلف جمالته اهليكلية والتكنولوجية والإسراتاجية وكذا تغيري الأفراد أصبح أكثر من ضرورة يف ظل مثل شركات دبي العاملية من أجل حتسني الأداء، هذا الأخري الذي ارتبط بكل ما حيقيقه من أهداف، لذلك تسعى امؤسسات إبل حتقيق مستويات عالية منه بتبين أحسن الربامج التغيرية، مع توفري مناخ يساعد على عملية التحسني كتميز امسؤولني والعاملني على حد سواء، ومميز الإسراتاجية اليت حتمل على عاتقها هدف التحسني بالإضافة إلمميز الثقافة التنظيمية امشجعة والقابلة للتغيري، ومن شأن هذا كله زيادة حتقيق خدمات ذات جودة عالية للعمالء وتطوير وحتسني خمتلف العمليات الداخلية. حديثة، من مبدأ أنه ال ميكن حتسني شيء ما قبل القيام بتقييمه، وتطلعات أصحاب امصاحل، هذا الإطار املتكامل الذي يعتمد على الأدوات غري املالية واملالية هذه الأخيرة اليت كانت الأدوات التقليدية تركز عليه بصفة رئيسية إل يف الأدوات احديثة كبطاقة الأداء املتوازن امستديم اليت تبنت الأدوات غري املالية كرضا العاملني والأداء البيئي والاجتماعي. وغريها من الأدوات اليت تشمل الأداء داخليا وخارجيا لذلك أصبح الاعتماد على حتسني الأداء من منظور بطاقة الأداء املتوازن امستديم كنهج متكامل ميس خمتلف عناصر امؤسسة وخمتلف املتعاملني معها. واستنادا ملا سبق فإن الدراسة احلالية تسعى إبل بيان دور إدارة التغيري يف حتسني أداء امؤسسات الاقتصادية من